المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية

عـــادل بونقاب
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج

الملخص:

تضطلع الإدارة المحلية، باعتبارها السلطة التنفيذية على المستوى المحلي، بمهمة تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتجسيد التنمية المحلية. في هذا الصدد، يرى الكثير من الباحثين أنه لا يمكن لهذه الأخيرة تأدية مهامها على أحسن وجه دون إشراك مختلف مكونات مجتمعها المحلي وأهم الفاعلين فيه؛ لاسيما مؤسسات المجتمع المدني على أساس أنهم الأدرى باحتياجاتهم وخصوصيات مجتمعاتهم المحلية.

بناء على ما سبق، سيتم من خلال هذه الورقة البحثية تحديد دور مشاركة المجتمع المدني في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية، كما سيتم عرض نموذج لجمعية محلية تعمل من أجل تجسيد مشاريع تنموية لصالح الطبقات الهشة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، المجتمع المدني، إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية.

Abstract

The local management function, as an executive authority at the local level, is providing public services to the citizens and the embodiment of local development. Accordingly, many researchers believe that it can't fulfill its functions in best way without involving of the various components of its community and the most important actors in it, in particular, civil society institutions on the basis that they are aware of their needs and the specificities of their communities. Based on the foregoing, this research paper will identifying the role of civil society participation in improving local administration services and local development, and we will presenting a model of a local association works to promote development projects for the benefit of the fragile classes in the society.

Key words: local administration, civil society, the involvement of civil society in local development.

مقدمـــة

لقـد اتسـع دور الدولـة وازدادت مهامهـا، وصـار لزامـا عليهـا التخلـي عـن الأسـلوب المركـزي فـي التسـيير، والاعتمـاد علـى أسـلوب اللامركزيـة وتفـويض الجماعـات المحليـة مهـام القيـام بأعبـاء التنميـة بأقاليمهـا مـن أجـل التكفـل بحاجيـات السـكان المحليـين والسـهر علـى تـوفير الخـدمات التـي يحتاجون إليها وتقديمها على أحسن وجه.

كمـا أن الجماعـات المحليـة لا يمكنهـا القيـام بأعبـاء التنميـة لوحـدها، لضـعف مردوديـة أدائهـا وقلـة مواردهـا الماليـة والبشـرية وضـعف كفاءتهـا، لـذا لا بـد لهـا مـن العمـل علـى إشـراك مختلـف أطـراف المجتمـع المحلـي وبـالأخص مؤسسـات المجتمـع المـدني فـي العملية التنموية

علـى ضـوء مـا سـبق، نطـرح الإشـكالية التاليـة: مـا هـو دور المجتمـع المـدني فـي مسـاندة الجماعـات المحلية وتحقيق التنمية المحلية؟

ولمعالجـة هـذه الإشـكالية سـيتم التطـرق إلـى المحاور الرئيسية التالية:

1- ماهية الادارة المحلية؛

2-ماهية المجتمع المدني؛

3-دور المجتمع المدني في تحسين خدمات الإدارة المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية؛

4- دور المجتمع المدني في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؛

5- نموذج جمعية الغيث الخيرية ومساهمتها في تجسيد التنمية المحلية.

1. ماهية الادارة المحلية

1.1 مفهوم الإدارة المحلية

الإدارة المحلية هي: "عملية توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الإقليمية، الذي يعطي لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين، تحت رقابة السلطة المركزية"[1]

وتعرف على أنها: "نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له أي إن نظام الإدارة المحلية الذي لا يزيد عن كونه جزءا من الجهاز الإداري للدولة، بمعنى أنه جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقررها قانون إنشائه، الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة، وبالتالي يكون للسلطة التشريعية حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها وزيادة الموارد المحلية أو تقليلها، وتمديد الاستقلال المحلي أو تقليصه بل من حقها أن تلغي النظام كله إذا كان الدستور يسمح بذلك"[2].

2.1 أسس قيام نظام الإدارة المحلية

يهدف نظام اللامركزية في الإدارة المحلية إلى إشراك الجهود الشعبية وتحملها قسطا من المسؤولية وتفجير طاقات أفراد المجتمع لتجسيد التنمية المحلية الشاملة، لذلك، فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على أساسين رئيسيين هما[3]:

– مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة.

– مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المستقلة عن الهيئات المركزية.

3.1 أهمية وأهداف نظام الإدارة المحلية

يكتسي نظام الإدارة المحلية أهمية بالغة لكونه يسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع، ويسهل حكم الأعداد الكبيرة من السكان، مع الإلمام بكامل متطلباتهم واحتياجاتهم ورغباتهم وظروفهم المحلية، وإدارة جميع الأنشطة، وتقديم كل الخدمات، الأمر الذي يتعذر على السلطة المركزية القيام به لوحدها.[4]

ومن أبرز أهداف هذا النظام:[5]

– إن تعقد المجتمعات السكنية، وتعدد مشاكلها أدى إلى ضرورة تقسيم العمل بين المحليات والحكومة المركزية، بما يمكن من تجسيد أداء وظيفة الدولة وتحقيق أهداف خطة التنمية؛

– تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات، وعلى جميع المستويات، بهدف الوصول إلى الرفاه العام للمجتمع المحلي؛

– ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛

– ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

4.1 مميزات الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بما يلي:[6]

– **الشخصية المعنوية:** ويعني ذلك أن الوحدة الإقليمية تتمتع بشخصية قانونية أو بالأحرى تملك أهلية الحصول على حقوق والالتزام بأداء واجبات، بمعنى أنه شخص إداري مستقل في مجال تسيير أمواله تحت رقابة الدولة ووصايتها.

– **الاستقلال:** يتضمن منح أعضاء الهيئات المحلية جزءا من الحرية بما يسهل لهم أداء مهامهم، وهو استقلال نسبي لا يشكل خطرا على السيادة الوطنية للدولة، تحدده تشريعات قانونية تصدر في الدولة.

– **الوصاية الإدارية:** يقصد بها مجموع السلطات التي يخولها القانون للسلطة المركزية قصد مراقبة نشاط الهيئات المحلية بهدف منع أي انحراف، أو تخاذل، أو إساءة للمصلحة العامة وهي ميزة تدعم صفة الاستقلال النسبي سابق الذكر، وقد تكون هذه الوصاية على الوكلاء أو الأجهزة، كما قد تكون على الأعمال.

– **اللامركزية الإقليمية:** تعني سلسلة من المجموعات الاعتبارية (كالولاية والبلدية في الجزائر)، تتميز باختصاصات خاصة، وتتمتع باستقلال عضوي ووظيفي عن السلطة المركزية.

2. مامية المجتمع المدني

1.2 مفهوم المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني على أنه: "نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي، والتفاهم والاختلاف، والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها"[7].

وطبقا لتعريف مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فإن: "المجتمع المدني هو نتاج التطورات العالمية الجديدة، التي أدت إلى التوسع في الدور الخدمي والخيري للمنظمات غير الحكومية، وهي تمثل آلية لتطوير المواطنين وتنظيمهم، من أجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الإنمائية، وفي تطوير الوعي السياسي والبيئي والثقافي..."[8]

2.2 عناصر المجتمع المدني

المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من الهيئات والتنظيمات والروابط التي ينتمي إليها الأفراد طواعية برغبتهم الذاتية، وهذه الهيئات متنوعة ومتعددة تمس كل مجالات المجتمع، كل منها يسعى لتحقيق أهدافه التي سبق تحديدها عند التأسيس، وتتمثل هذه الهيئات – حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– في كل من:[9]

منظمات المجتمعات المحلية، المجموعات البيئية ومراكز البحث، التكتلات الدينية، الحركات الشعبية الأهلية، النقابات العمالية، مجموعات الشعوب الأصلية، والمنظمات الخيرية...

3.2 وظائف المجتمع المدني

إن من أبرز وظائف المجتمع المدني نذكر:[10]

- **تجميع المصالح:** من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها؛

- **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الجماعي وإدارة الصراع بوسائل سلمية؛

- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى المقدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها؛

- **إفراز القيادات الجديدة:** إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، تبدأ بالمؤسسات وتعتبر مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة، حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي وتتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات المحلية والقومية في ما بعد؛

- **إشاعة ثقافة العمل التطوعي:** احترام قيم العمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح، وقيم الاحترام؛

- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض؛

- **تحقيق الديموقراطية:** توفير قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام، وفي المجال السياسي، كما تعد إرادة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية؛

- **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد؛

- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** على رأس تلك الحاجات حقوق الإنسان، حرية التعبير والتجميع والتنظيم وتأسيس الجمعيات؛

- **الوساطة والتوفيق:** توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة؛

- **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** قنوات مفتوحة لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن المطالب بأسلوب منظم وبطريقة سليمة؛

- **ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** تحرك المجتمع المدني بشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي تؤديها، أو في حالة حدوث غزو أو احتلال أجنبي أو حرب أهلية؛

- **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:** وذلك بتقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع؛

- **تحقيق التكامل الاجتماعي:** تبرز أهمية هذه الوظيفة عند ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس، بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر؛

- **تحقيق التنمية الشاملة:** تتضمن التركيز على التنمية بالمشاركة، على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها قد تم فرضها من جانب الحكومة على المواطنين دون إشراكهم فيها، كما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، وتبرز أهمية المجتمع المدني من خلال منظمات تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

3. دور المجتمع المدني والمواطنين في تحسين خدمات الإدارة المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية

1.3 دور المجتمع المدني في تحسين الخدمات الإدارية وتحقيق التنمية المحلية

إن فسح المجال للمجتمع المدني وإشراكه في صنع القرار المحلي وفي تنفيذه يقوده إلى:[11]

- **توفير الخدمات:** ونعني بها المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود (الجمعيات، الهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة)، وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

- **المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية:** وفي هذا المجال للمجتمع المدني دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي:** من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها ولتحقيق أهدافه يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- **الرصد والمراقبة:** إن حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها؛

- **تطوير الأطر القانونية ذات الشأن:** حيث إن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه، بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة وبالتالي لا بد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق، وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية إضافة إلى التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- **المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.**

2.3 دور المواطن في تحسين الخدمات الإدارية وتحقيق التنمية المحلية

يشير الواقع إلى صعوبة تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية بالاعتماد فقط على الأجهزة الحكومية أو الاعتماد على إمكانية الإدارة المحلية بمفردها، وعلى إثر ذلك يفترض أن تكون المشاركة عقيدة وأساس التنمية المحلية من خلال المواطن الصالح من أجل تحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها:[12]

– تحسين فعاليات المشروعات بتحقيق أهدافها والوصول إلى توافق أفضل بين أهداف المشروع واحتياجات المنتفعين؛

– تخفيض تكاليف برامج التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية والدعم لها؛

– تنمية القدرة السياسية للمواطنين المحليين وحريتهم في المبادرة بالعمل؛

– تطوير القدرة التنظيمية للمواطنين المحليين؛

– الإسهام في إدراك المواطنين المحليين للإمكانيات المادية والتقنية المتاحة لعملية التنمية المحلية؛

– تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية لدى المواطن؛

– تنمية الإحساس بالمسؤولية والانتماء لدى المواطنين والقضاء على القيم السلبية والانعزالية في المجتمع؛

– الإسراع في إحداث التغييرات المطلوبة في اتجاهات المواطنين وسلوكهم؛

– رفع كفاءة الجهاز الإداري بالإدارة المحلية من خلال اتسام القرارات الإدارية بالواقعية نتيجة التقريب بين المتخذين للقرار والمستفيدين من هذا القرار.

4. دور مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

سنتطرق في هذا المحور وقبل الحديث عن المجتمع المدني بالجزائر إلى واقع الإدارة المحلية بالجزائر ثم إلى واقع المجتمع المدني ومدى مساهمته في تقديم الخدمة العمومية.

1.4 واقع الإدارة المحلية في الجزائر

1.1.4 الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية

إن اللامركزية هي الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية، إلا أنه في الجزائر ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع هو احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور الجماعات المحلية بشكل واضح وتهميشها في عملية صنع القرار، وتبرز المركزية الشديدة من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية، كالمشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معنية، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي، مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها.

كما أن الجماعات المحلية متأثرة بقوة تدرج الهياكل الإدارية، حيث لا يتم تصرف البلدية إلا بالأوامر الفوقية من طرف الولاية التي بدورها تنتظر الوزارة الوصية التي هي الأخرى مرتبطة ببرنامج الحكومة، الأمر الذي يأخذ وقتا طويلا في الإجراءات المعقدة، إضافة إلى هذا نلاحظ نقص المرونة حيث يتم الالتزام بحرفية القوانين أكثر من الاهتمام بفاعلية الأداء والاختلاف في فهم النصوص والإجراءات من قبل المنفذين، كما أن تسيير الإدارة المحلية يعتمد على مواثيق ودساتير متعددة ونصوص قانونية لا متناهية لا يكاد يطبق الواحد منها حتى يتم استبداله بآخر[13].

إن القوانين الحالية التي تحكم الجماعات المحلية خففت من سلطة الوالي على حساب توسيع صلاحيات المجلس الولائي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يلعب دورا هاما باعتباره المنفذ لقرارات المجلس الولائي[14]، وبخصوص وصاية هذا الأخير على المجالس البلدية التابعة إلى إقليم الولاية، فإنه بإمكانه إلغاء قرارات المجلس البلدي أو تعليق تنفيذها مؤقتا[15]، ويمكن للوالي اتخاذ كل الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الأمن والسلامة العمومية بالنسبة إلى بلديات الولاية[16]، ويمكن له أن يحل محل رؤساء البلديات بموجب قرار معلل لممارسة السلطات المقررة بهذا الصدد في حالة تهديد النظام العام لبلديتين أو أكثر[17]، كما أن مداولات المجالس الشعبية البلدية تودع لدى الولاية وتصبح هذه المداولة قابلة للتنفيذ بعد واحد وعشرين يوما من تاريخ إيداعها، باستثناء المداولات المتعلقة بالميزانيات والحسابات، قبول الهبات والوصايا الأجنبية، اتفاقيات التوأمة والتنازل عن الأملاك العقارية الخاصة بالبلدية، التي تتطلب المصادقة عليها من طرف الوالي[18].

في حالة حل المجلس الشعبي البلدي يعين الوالي خلال عشرة أيام الموالية متصرفا ومساعدين – عند الاقتضاء – لتسيير شؤون البلدية.[19]

يمكن للوالي أن يحل محل المجلس الشعبي البلدي في مجال الحفاظ على الأمن والنظافة والسكينة العمومية وديمومة المرفق العام في حالة عدم قيام السلطات البلدية بذلك، أو في المصادقة على الميزانية وتنفيذها عند حدوث اختلال بالمجلس يحول دون التصويت عليها.[20]

كما يحل الوالي أيضا محل رئيس المجلس البلدي في حالة امتناع هذا الأخير عن اتخاذ القرارات الموكلة إليه بمقتضى القوانين والتنظيمات بعدما تنتهي المدة المحددة في الإعذار الموجه إليه.[21]

إن الوالي هو ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة، بمعنى أنه ممثل كل وزير من الوزراء، في هذا الشأن يقوم بالتنسيق ومراقبة نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاع النشاط في الولاية باستثناء العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، وعاء جمع الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك، مفتشية العمل ومفتشية الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى المصالح التي يتجاوز نشاطها طبيعة أو خصوصية الولاية.[22]

ما يزيد تكريس المركزية هو ممارسة رئيس الدائرة لوصاية معتبرة على كل بلدية عدد سكانها أقل من 50 ألف ساكن، ويصادق على مداولات المجلس الشعبي البلدي الخاصة بالميزانية، ويحدد بعض الضرائب البلدية ويبرم العقود الإدارية، كما يقدم آراءه في كل مداولات المجالس البلدية التي تحتاج إلى مصادقة الوالي، إضافة إلى سهره على تسيير الانتخابات[23].

2.1.4 ضعف قدرة الإدارة المحلية على التخطيط التنموي

يمكن تلخيص المعوقات التي تؤدي إلى ضعف الإدارة المحلية في عملية التخطيط التنموي في العناصر التالية:[24]

- عدم توفر كوادر متخصصة في مجال التخطيط التنموي بالإضافة إلى نقص المستوى التعليمي لرؤساء المصالح وأعضاء الهيئات التنفيذية المكونين للإدارة المحلية.
- قلة الاعتماد على المعايير العلمية أثناء تحديد الاحتياجات ووضع البرامج التنموية.
- نقص المعلومات والاحصائيات عن الموارد المحلية والاعتماد على التخطيط العشوائي الذي يؤدي إلى هدر وضياع للجهود والموارد المادية والمعنوية.
- عدم إجراء بحوث ودراسات كافية قبل البدء في وضع الخطط التنموية، مما ينعكس سلبا على نجاعة هذه الخطط.
- كثرة الإجراءات والتعقيدات الإدارية بالإضافة إلى اتباع نمط بيروقراطي في تسيير الإدارة المحلية الأمر الذي يقتل الإبداع والمبادرة.
- الانحياز في إعداد الخطط التنموية إلى الميولات الشخصية والجهوية، الذي يؤدي إلى اللاتوازن الجهوي وينمي الفوارق التنموية.
- ممارسة الضغوطات من طرف الهيئات الوصية لاعتبارات سياسية أو شخصية مصلحية يؤدي إلى فشل البرامج التنموية.

3.1.4 ضعف الموارد البشرية للإدارات المحلية

إن وضعية الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية (خاصة البلديات) سيئة وهذا نظرا إلى سياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأهيلي للموظفين إضافة إلى ضعف الموارد، مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية. كما تتميز الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية بخاصيتين أساسيتين يتمثلان في التضخم الكمي والنقص النوعي[25].

إن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال ركز بالدرجة الأولى على سد الفراغ مهملا شروط الكفاءة، فرغم التضخم الكمي للعمال في الجماعات المحلية تبقى هذه الأخيرة في حاجة إلى موظفين مؤهلين ومختصين للقيام بالمهام المنوطة بهم، التي هي في تطور مستمر، كما أن التأطير على المستوى المحلي يعاني من الإهمال بسبب قلة التكوين والتدريب من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.[26]

أمام هذه العمالة غير المؤهلة تم ترقية البعض منهم إلى مناصب عليا، الأمر الذي أدى بهم إلى توجيه اهتمامهم نحو الحفاظ على مراكزهم ونفوذهم، إضافة إلى تحول العلاقة القائمة بين أفراد التنظيم إلى علاقة مبنية على الولاء، خاصة للمسؤول المباشر وأصحاب النفوذ داخل وخارج البلدية، من أجل الحصول على الامتيازات والمصالح وتدعيم مراكزها داخل التنظيم كما نجد في بعض الأحيان أن التشريعات والمراسيم الصادرة أكبر من القدرة البشرية للجماعات المحلية.[27]

كما يلاحظ ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن التي تعد أحد المعوقات الأساسية في وجه تحقيق سياسات التنمية المحلية والحضرية. ويتجلى هذا من خلال غياب الإعلام، الأمر الذي جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، إضافة إلى عدم توفره على بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية وعدم فاعلية الموظفين وتهربهم من تقديم المعلومات وتوجيه المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف من أين يحصل على المعلومات التي يحتاجها ولا بمن يتصل، الأمر الذي يؤدي إلى القطيعة مع الإدارة وعدم الثقة بها، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي عموما وعلى الاستثمار بوجه الخصوص، لأن حركية وفاعلية النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي تتطلب علاقة قوية بين الإدارة والمواطن وثقة متبادلة.

المجتمع المدني في الجزائر ودوره في الخدمة المحلية.

2.4 إشراك المجتمع المدني في خدمات الإدارة المحلية بالجزائر

1.2.4 واقع المجتمع المدني في الجزائر والتحديات التي تواجهه

تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر جملة من التحديات على رأسها محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه العمل الجمعوي بالإضافة إلى مواجهته لمشكلة قلة الموارد وانعكاسات ذلك على استقلاليته عند مزاولته نشاطاته.

تعد الموارد التي تملكها مؤسسات المجتمع المدني المحرك الأساسي لقيامها بأدوارها المختلفة، وإدارة علاقاتها بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلالها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، وبذلك يعتبر شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي في الجزائر، إضافة إلى هذا المشكل يلاحظ ازدواجية التعاطي الرسمي مع مؤسسات المجتمع المدني، إذ يلاحظ إغراق بعض الجمعيات بالمنح ومنعها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة، في مقابل دعم نشاط الجمعيات ذات الأهداف الآنية كدعم بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية مقابل توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.[28]

إضافة إلى تحدي قلة الموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني هناك تحد آخر يتمثل في سعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة إلى احتوائها، مما ينعكس سلبا على احتفاظ الجمعيات بشخصيتها والقيام بمهامها، كما يلاحظ هيمنة الأجهزة البيروقراطية على مؤسسات المجتمع المدني.

كما أن المقرات تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني التي تساعد الدولة على التحكم في نشاطها، إذ تمنح المقرات فقط للجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها.[29]

إضافة إلى كون معظم الجمعيات التي تم تأسيسها تتمركز بالمدن وبالأخص بالمدن الكبرى في حين تكاد تكون مفقودة في المدن الصغرى والقرى.[30]

غياب الوعي بدور المجتمع المدني في العملية التنموية وافتقار نسبة معتبرة من المواطنين لقيم العمل والفاعلية والكفاءة، إضافة إلى انتهازية بعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني والسعي لخدمة مصالحهم الخاصة.

في الأخير يمكن القول إن أهم تحد أمام مؤسسات المجتمع المدني هو الثقافة السياسية لدى العديد من دوائر السلطة الحاكمة ونظرتهم إليها واقتناعهم بأن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة والعكس صحيح[31]، في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في إنشائها بالطرق المباشرة وغير المباشرة لاقتناعها بأن فعالية المجتمع المدني وحيويته من أهم عوامل نجاحها وتأديتها لمهامها، بمعنى أن المجتمع المدني يسهم في قوتها وديمومتها.

ففي الدول الغربية يشكل المجتمع المدني دعما كبيرا للدولة، ويخفف الكثير من أعبائها ويعد بمثابة خزان للمعلومات يلجأ إليها صانعو القرارات الحكومية لتمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات، ومن هذا المنطلق قدمت الدول الغربية لمؤسسات المجتمع المدني كل التشجيع والتسهيلات القانونية والتنظيمية وحتى الدعم المالي لتقوم بالدور المنوط بها في التنمية وخدمة المجتمع كبديل لدور الدولة الذي كان في الكثير من الأحيان يغفل عن المشاكل الخاصة ولا يراعي الخصوصيات والظروف المحلية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من نجاح السياسات والبرامج التنموية، علما أن حق الإنسان في التنمية يعني في المقام الأول حق كل إنسان وبشكل متساو في المشاركة في أعباء وثمار التنمية.[32]

2.2.4 آليات تفعيل دور المجتمع المدني

من أجل تفعيل دور المجتمع المدني ينبغي تغيير النظرة السلبية للدولة تجاهه التي تنظر إليه على أنه منافس وخصم إلى نظرة إيجابية تعتبره مكملا ومساعدا لها في عملية وضع السياسات التنموية وتنفيذها، ومحاولة التقليل أو القضاء على كل العقبات التي تعترض طريقه إضافة إلى تشجيعه وتوفير كل التسهيلات والصلاحيات له من خلال توسيع دائرة مشاركته في عملية صياغة وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية، بصياغة قوانين واضحة تحدد دوره وصلاحياته في التنمية، إضافة إلى تفويضه لإنجاز البعض من الوظائف المتعلقة بخصوصية المحليات التي قد يتعذر على الدولة أداؤها بالكفاءة المطلوبة.

ليتم تعزيز دور المجتمع المدني أكثر يجب تعزيز وتوطيد علاقته باقي أطراف التنمية المحلية (الدولة والقطاع الخاص)، من خلال تعزيز مقومات الحوكمة، ترسيخ الديمقراطية، سن القوانين والتشريعات التي تحكم العلاقة بين الأطراف الثلاثة (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) مع تحديد

دور كل طرف، اعتماد مبدإ تقاسم المعلومات من أجل ترشيد اتخاذ القرارات التنموية السليمة، إضافة إلى تشجيع الحرية الإعلامية والعمل على تشجيع الحوار الإيجابي لتعزيز الثقة بين الأطراف الثلاثة من خلال عدم التمييز وتحيز الدولة في تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، زيادة تقدير المؤسسات الحكومية لأفكار وطلبات الإصلاح من طرف لمجتمع المدني التي تصب في خدمة القضايا والسياسات التنموية.[33]

في الأخير، يمكن القول إنه لكي يسهم المجتمع المدني في التنمية المحلية لابد من:[34]

– ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن الاستغلال السياسي وأن تحفظ لنفسها الاستقلالية والقوة وألا تقوم بأدوار تحت الطلب؛

– التوفر على الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانية مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي؛

– القدرة على تحقيق تمثيل حقيقي ذي قوة اقتراحيه وضاغطة في اتجاه الاعتماد على المواطنين في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي والعام؛

– ضرورة الاستمرار في التكفل بهموم المواطنين.

5. نموذج جمعية الغيث الخيرية ببرج بوعريريج

1.6 التعريف بالجمعية

جمعية الغيث الخيرية، هي جمعية ذات طابع تضامني خيري، مرت بمرحلتين في تاريخها. كانت المرحلة الأولى من تاريخ تأسيسها كجمعية بلدية في 1998/03/25 إلى غاية سنة 2004، كان الهدف من تأسيسها هو العمل الخيري وتحقيق العدالة الاجتماعية. من أهم النشاطات التي قامت بها في هذه الفترة توزيع الأدوات والكتب المدرسية والمآزر على المعوزين، توزيع قفة رمضان، توزيع أضحية العيد، المساهمة في تكاليف العلاج والتحاليل الطبية...

أما المرحلة الثانية، فكانت منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا، حيث تحولت الجمعية من جمعية بلدية إلى جمعية ولائية، وما ميز هذه المرحلة هو تركيز جهود الجمعية نحو إقامة مشاريع تنموية لصالح الطبقات الهشة في المجتمع.

تسعى الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

- مكافحة الفقر والتهميش بكل الصور.
- دعم وترقية حقوق المرأة الريفية وإدماجها مهنيا.
- دعم ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ترقية حقوق الشباب.

2.6 دور الجمعية في المساهمة في تجسيد التنمية المحلية

منذ سنة 2004 توجه اهتمام الجمعية إلى مشاريع تنموية تعود على أصحابها بالدخل المالي من أجل تحسين الوضع المعيشي لهم، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفئات الهشة.

كان أول مشروع أنجزته الجمعية هو ورشة للخياطة بقرية قمور بلدية العناصر التي وفرت مقرا للورشة بعدما عجزت بلدية حسناوة عن ذلك، حيث كان مقررا أن يكون المشروع في البداية. مول هذا المشروع من طرف الاتحاد الأوربي بمبلغ 500 مليون وكانت مساهمة الجمعية فيه بـ 20% (تلقت مساعدة من الولاية بـ: 50 مليون سنتيم)، توظف الورشة 22 عاملا 18 منهم من النساء المطلقات والأرامل ومنعدمي الدخل، هذا بالإضافة إلى مسير الورشة، محاسب وحارسين، تعود مداخيل هذه الورشة إلى العمال أنفسهم.

المشروع الآن متوقف منذ 05 سنوات، حيث يعود سبب التوقف إلى عاملين أساسيين:

العامل الأول هو وجود عائق في تسويق منتجات الورشة، رغم محاولة رئيس الجمعية الاتصال بالجماعات المحلية لتموينهم بالبذلات المهنية للعمال، إلا أنه – حسب رئيس الجمعية – يتم شراء هذه البذلات من مصادر أخرى رغم كون منتجات الورشة أكثر جودة وأقل تكلفة، وذات بعد اجتماعي تكافلي.

أما العامل الثاني الذي كان السبب الرئيس في غلق الورشة، فهو إغراق السوق بالمنتجات الصينية المستوردة، التي كانت تباع في السوق بأقل من تكلفة إنتاجها من طرف المنتجين المحليين.

تبع هذا المشروع مجموعة من المشاريع الأخرى، من أهمها ورشة صناعة النسيج التقليدي، رياض الأطفال، تقديم دروس الدعم... كما تم إقامة مشروع ترقية حس المواطنة عن طريق الترفيه من خلال تأسيس 03 نواد للأطفال والشباب، هي: نادي البيئة والمواطنة، نادي الرياضة والمواطنة، نادي الثقافة والمواطنة.

في إطار تحقيق هدف ترقية حقوق المرأة الريفية وإدماجها مهنيا تم في 2014/2013 إقامة مشروع مدعم من طرف صندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يعمل هذا المشروع على إقامة مشاريع ذات دخل لصالح المرأة الريفية، تتعلق هذه المشاريع بتربية النحل، الماعز والغنم.

استهدف المشروع أربع بلديات، نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المستفيدون من مشاريع الجمعية حسب البلديات وحسب نوع الاستفادة

البلدية	نوع النشاط	عدد المستفيدين	العدد الإجمالي الذي تم توزيعه
الجعافرة	تربية الماعز	30	90 (03 رؤوس لكل مستفيد).
المهير	تربية النحل	100	200 (صندوقا نحل لكل مستفيد).
حرازة	تربية الغنم	25	75 (03 رؤوس لكل مستفيد).
العش	تربية الغنم	25	75 (03 رؤوس لكل مستفيد).

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على وثائق جمعية الغيث الخيرية.

تم تحديد المستفيدين من هذه البرامج وكذا متابعته بالتنسيق مع الخلايا الجوارية لمديرية النشاط الاجتماعي، كما أن الجمعية سخرت بيطريا للمتابعة والتدخل عند وجود أي مشكل أو مرض في الماشية.

من شروط الاستفادة بهذه المشاريع أن يتعهد المستفيد بإرجاع رأس غنم أو ماعز بعد مضي السنة الأولى من الاستفادة، وهذا من أجل إعادة نفس توزيعها على أفراد آخرين من نفس البلديات المعنية (توسيع دائرة الاستفادة). وهذا ما تم بالفعل بعد السنة الأولى من طرف نسبة معتبرة من المستفيدين، باستثناء بعض الذين تعرضوا لأزمات (موت خلية النحل أو الماشية أو المواليد الجدد)، حيث تم توزيع ما تم استرجاعه، والجدول التالي يوضح عدد الماشية وصناديق النحل المسترجعة:

الجدول رقم 02: الحصيلة المسترجعة بعد السنة الأولى من انطلاق مشاريع الجمعية

البلدية	عدد المستفيدين من المشروع	العدد المسترجع
الجعافرة	30	10 رؤوس ماعز
المهير	100	25 صندوق نحل
حرازة	25	20 رأس غنم
العش	25	20 رأس غنم

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على وثائق جمعية الغيث الخيرية.

سيتم خلال هذه السنة (2017) إنجاز نفس المشروع سالف الذكر لصالح ثلاث بلديات جديدة هي: بن داود، القصور، الرابطة، بعدما تم الموافقة على تمويل المشروع للمرة الثانية من طرف صندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بالموازاة مع هذا المشروع، ستمول الجمعية تأسيس مؤسسات صغيرة تتمثل في:

- مؤسسة تجميع الحليب وتصنيع الجبن.
- مؤسسة تحويل الصوف.
- وحدة تقطير وتعبئة العسل.

الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو المساهمة في تسويق منتجات المستفيدين من المشاريع سالفة الذكر، بالإضافة إلى تحفيز السكان المحليين على الاستثمار في مجال تربية الماعز والأغنام وكذا تربية النحل من خلال ضمان تصريف وتسويق منتجاتهم.

في الأخير، يمكن القول إنه بالرغم من المجهودات التي تبذلها جمعية الغيث في التنمية المحلية بالمناطق النائية والأكثر تهميشا، إلا أنه لا تزال تعترض طريقها العديد من العقبات، التي من أهمها عدم منح الجمعية مقرا، حيث اضطرت هذه الأخيرة إلى الكراء، مما يزيد الأعباء عليها، في حين إن بعض الجمعيات التي لا نكاد نرى لها نشاطا تتمتع بمقرات فسيحة.

أما المشكل الثاني الذي يعرقل نشاط الجمعية ويحد من سقفه هو أن الهيئات العالمية تشترط عند قبولها تمويل أي مشروع أن تساهم الجمعية بمقدار 20 % من تكلفة المشروع، هذا ما يحد من سقف المشاريع المقترحة للتمويل لصعوبة توفير الجمعية مقدار هذه النسبة.

خاتمة

تكمن أهمية إشراك المجتمع المدني – في تدبير الشأن المحلي – في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتحسين جودة خدماتها، وهذا لكون عملية إشراك المواطن تمثل توافقا أفضل بين أهداف الخدمات العمومية واحتياجات المنتفعين منها، كما يتم تحسين جودة هذه المشاريع التنموية من خلال تمكين المواطن والمجتمع المدني من حق المشاركة والاطلاع والحصول على المعلومات الخاصة بهذه المشاريع وكيفية تنفيذها وكيفية تقديم الخدمات العامة، إضافة إلى كون المشاركة تدعم وتخفض من تكاليف الخدمات العامة وكذا مختلف المشاريع التنموية وتحسن من نوعيتها. لكون هذا الأخير يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية، وقدرته على تنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات، والوصول إلى كافة فئات وشرائح المجتمع، وكذا من خلال إسهامه في رسم الخطط العامة واقتراح البدائل والتفاوض عليها.

أما في الجزائر، فيبقى دور المشاركة محدودا جدا، وهذا لعدم كفاءة الإدارة المحلية ونظرتها السلبية تجاه المجتمع المدني والمواطنين الفاعلين، حيث تعتبر دورهم أنه منافس لها وليس مكمل لخدماتها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فإن المجتمع المدني لا يتمتع بالاستقلالية سواء على الدولة أم عن الأحزاب السياسية، وتخبطه في مشكل التمويل مما يحد من نشاطه واستقلاليته، إضافة إلى غياب الوعي المجتمعي بدور هذا الأخير وأهميته في دفع العملية التنموية.

في ظل هذه الأوضاع سالفة الذكر، نجد بعض تجارب مساهمة المجتمع المدني في التنمية رائدة

على غرار جمعية الغيث الخيرية، التي تحتاج إلى الاهتمام والرعاية من طرف السلطات المحلية أكثر، بالإضافة إلى التعريف بهذه التجارب وإبراز أهميتها وكذا محاولة تعميمها.

لكي يسهم المجتمع المدني بالجزائر في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية، لا بد من:

– ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن الاستغلال السياسي وأن تحفظ لنفسها الاستقلالية والقوة وألا تقوم بأدوار تحت الطلب؛

– التوفر على الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانية مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي؛

– القدرة على تحقيق تمثيل حقيقي ذي قوة اقتراحيه وضاغطة في اتجاه الاعتماد على المواطنين في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي والعام؛

– ضرورة الاستمرار في التكفل بهموم المواطنين.

– الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال سواء المحلية أم الأجنبية والعمل على تعميمها.

الهوامش

[1] جمال زيدان، **واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، ص 22.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 40.

[3] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر**، 2003، ص 40.

[4] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 22.

[5] علي بوعمامة، **مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-2008/04/15، ص ص 4- 5.

[6] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 23.

[7] فيصل الحذيفي، **الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع لمنظمة المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن: عمان، 2007،، ص 197.

[8] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 147.

[9] فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص 196.

[10] بن الطيب هديات خديجة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

[11] عبد الصمد زياد، **الدور المتنامي للمجتمع المدني في التنمية**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، موقع الإلكتروني:

www.annd.org/Emergin/*Role Civil Society in Development*

[12] حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-2008/04/15، ص ص 10- 11.

[13] ناصر قاسمي، **تسيير الجماعات المحلية في الجزائر وعوامل الجمود: نظرة نحو مستقبل تسيير المجاعات المحلية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر2010،.

[14] ناصر قاسمي، المرجع السابق.

[15] المادة 80 من القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.

[16] المادة 81 من القانون 90-09.

[17] المادة 82 من القانون 90-09.

[18] المادتين 56، 57 من القانون 11- 10 المؤرخ 22 يونيو 2011: المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37، الصادرة في 03 جويلية2011.

[19] المادة 48 من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية.

[20] المادتين 100 و102 من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية.

[21] المادة 101 من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية.

[22] المادتين 110 و111 من القانون رقم 12 – 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012.

[23] ناصر قاسمي، مرجع سابق.

[24] الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية: دراسة ميدانية بولاية باتنة (باتنة- فسديس- عين التوتة)، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 151- 152.

[25] وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 80.

[26] وفاء معاوي، المرجع السابق، ص 81.

[27] ناصر قاسمي، مرجع سابق.

[28] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص ص 119- 120.

[29] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 102.

[30] منى هرموش، المرجع السابق، ص 112.

[31] عبد الرزاق جيلالي و إبراهيم بلعادي، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، 2005، ص 137.

[32] منى هرموش، مرجع سابق، ص 122.

[33] منى هرموش، مرجع سابق، ص ص 130- 133.

[34] نور الدين بن ابراميم، **الشراكة بين المجتمع المدني والحكم الراشد، مجلة الفكر البرلماني**، العدد 15، 2007، ص 191.